الشركة المهنية في القانون الكويتي

الدكتور/ فهد محمد الحبيني
دولة الكويت

ملخص:

تبدو أهمية الحاجة إلى تنظيم ممارسة المهنة من خلال جهود جماعية منظمة ظاهرة وأسلوباً مقنناً في بعض الأنظمة، ونظراً للصعوبات التي تحيط بممارسة المهنة بصورة فردية، فمن يمارس المهنة منفرداً لا يتمكن – في أغلب الأحوال – من إنجاز الخدمة المطلوبة بالسرعة المناسبة.

وعلى النقيض من ذلك فإن الذي يتعامل مع شركة يجد نفسه أمام فريق من المتخصصين على مستوى عالٍ من القدرة في إنجاز العمل بالسرعة المناسبة، مع إمكانية التصدي لحل المشكلات التي يتطلب حل الواحدة منها أكثر من جهد متخصص. يضاف إلى ذلك أن من يستعين بخدمات الشركة المهنية يستطيع أن يقاضيها؛ وصولاً إلى نوع من المسؤولية الجماعية. فقد أصبح تنظيم الشركة المهنية مطلباً مهنياً ملحاً، ومن أجل ذلك نظم المشرع الكويتي الشركة المهنية. فجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذا الحدث القانوني المستجد؛ لبيان أحكام الشركات المهنية في القانون الكويتي من حيث تعريف الشركة المهنية وأركانها، وإجراءات تأسيسها، ومسؤولية الشركة، وأخيراً انقضاء الشركة.

مقدمة:

نظم المشرع الكويتي في قانون الشركات رقم ٢٠١٢/٢٥ المعدل بالقانون رقم ٢٠١٣/٩٧ في الباب السادس منه الشركات المهنية، وأحال القانون على اللائحة التنفيذية بيان المهن التي يجوز لها تأسيس هذا النوع من الشركات، وضوابط حماية المتعاملين معها والأحكام المتعلقة بالتأمين ضد مخاطر هذه المهن.

والمشرع الكويتي نظم الشركات المهنية، نظراً لأن ممارسة المهن من خلال جهود جماعية منظمة غدت ظاهرة وأسلوباً متقناً في كثير من الأنظمة؛ لما في ذلك من فائدة ملموسة على الصعيد المهني وعلى الصعيد العام، فقد أصبح الأخذ بهذا الاتجاه – الشركات المهنية – مطلباً مهنياً ملحاً، من أجل ذلك نظم المشرع الشركة المهنية في الباب السادس منه في المواد من ٨٠ إلى ٨٤.

ومن ناحية عملية فمن يتعامل مع شركة يجد نفسه أمام فريق من المختصين على مستوى عالٍ من القدرة في إنجاز العمل، وعلى مستوى من الكفاءة يمكنه من التصدى للمشكلات التي يمكن أن يتطلب حل الواحدة منها أكثر من جهد متخصص في نطاق المهنة الواحدة، فالجماعة تفوق الفرد في إنجاز العمل بصوره أفضل.

والشركة المهنية تمثل بالنسبة للمتعاملين معها نوعاً من الضمان أقوى من الضمان الفردي، فمن يستعين بخدمات الشركة يستطيع أن يقاضي الشركة المهنية وصولاً إلى نوع من المسؤولية الجماعية، بدلاً من المسؤولية الفردية لرب المهنة خارج إطار هذا النوع من الشركات، كما تظهر أهمية الشركات المهنية أيضاً فيما توفره من مميزات لأعضائها، قد لا تكون لديهم – منفردين – المقدرة المالية والفنية لتوافير الإمكانات اللازمة لممارسة المهنة.

وإزاء استحداث الشركة المهنية في القانون الكويتي، فإن مثل ذلك الحدث المستجد في النظام القانوني الكويتي، دفعنا إلى التعرض له بهذه الدراسة ولم نجد من سبق المشرع الكويتي في تنظيم الشركة المهنية سوى المشرع السعودي الذي نظمها في سنة ١٩٩١ بالمرسوم الملكى رقم م/٤ المؤرخ ١٤١٢/٢/١٨ ه، لذلك سوف نتخذ التشريع السعودي في تنظيم الشركة المهنية كنموذج للمقارنة، وعليه فإن من المناسب تقسيم البحث إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الشركة المهنية وأركانها.

المبحث الثاني: إجراءات تأسيس الشركة المهنية.

المبحث الثالث: مسؤولية الشركة المهنية.

البحث الرابع: انقضاء الشركة المهنية.

المبحث الأول
تعريف الشركة المهنية وأركانها

عرف قانون الشركات الكويتي الشركة بأنها: "عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف تحقيق الربح بتقديم حصة في مال أو عمل؛ لاقتسام ما ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة"(١).

ولم يعرف المشرع الكويتي الشركة المهنية، لكن يمكن تعريف الشركة المهنية بأنها: عقد يبن شخصين أو اكثر من أصحاب مهنة واحدة تحت عنوان معين، للقيام بأعمال المهنة بصورة جماعية، تكون الشركة مسؤولة أمام الغير عن خطأ الشريك.

ولما كانت الشركة عقداً، فإنه يجب أن يتوافر في هذا العقد الأركان العامة وهي الرضاء والمحل والسبب، كما يجب أن يتوافر فيه أركان خاصة بعقد الشركة وهي تعدد الشركاء وتقديم الحصص واقتسام الأرباح ونية المشاركة بين الشركاء، بالإضافة إلى الأركان الشكلية وهي الكتابة والقيد في السجل وشهرها وجنسية الشركاء ونسبة رأس المال.

لذلك سوف نعرض لأركان الشركة على النحو التالي:

الأركان الموضوعية العامة في الشركة المهنية:

لما كانت الشركة عقداً فإنه يجب أن تتوافر فيه الأركان العامه لانعقاد العقد وهي الرضاء والمحل والسبب، وسوف نشرح تلك الأركان على الترتيب التالي:

أولاً – الرضاء:

يلزم توافر الرضا في كل عقد وهو التعبير عن إرادة المتعاقدين، ويتكون من الإيجاب والقبول، وبالتالي يجب أن ينصب الرضا على شروط العقد جميعاً، كرأس مال الشركة وغرضها، ومقدار حصة كل شريك فيها وطبيعة هذه الشركة، وكذلك يجب أن ينصب الرضا على الشكل القانوني للشركة(٢).

لذلك اشترط المشرع أن تكون إرادة الشركاء سليمة وخالية من عيوب الرضا

(١) المادة ٣ من قانون الشركات الكويتي رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ المعدل بالقانون رقم ٩٧/ ٢٠١٣١.

(٢) د. محمود سمير الشرقاوي – الشركات التجارية في القانون المصري – دار النهضة العربية الطبعة الثانية ٢٠٠١، ص٢٨.

وهي الغلط والتدليس والإكراه والاستغلال والغبن، فإذا شاب رضا الشريك أي عيب من هذه العيوب كان لهذا الشريك طلب إبطال عقد الشركة.

فيجوز لمن وقع في غلط أن يطلب إبطال العقد، ولكن يجب أن يكون هذا الغلط جوهرياً، بحيث يكون هو الدافع إلى التعاقد، مثال ذلك أن يتعاقد شريك، وينضم إلى عقد الشركة معتقداً أنه شريك موصى، بينما العقد شركة تضامن، لأن التزامات الشريك تتوقف على نوع الشركة(١) وبالتالي تكون مسؤوليته تضامنية عن كل ديون الشركة، الأمر الذي لم يكن يقبله لو علم بذلك، أو أن يكون الغلط منصباً على شخصية الشركاء وخاصة إذا كانت الشركة من شركات الأشخاص والتي يكون فيها لشخصية الشريك اعتبار مهم(٢).

ويبطل عقد الشركة للتدليس في بعض الشركات إذا اتضح عدم ملكية أحد الشركاء للحصة العينية التي تعهد بتقديمها في الشركة، والتزم باقي الشركاء بتقديم حصصهم بناءً على ذلك، ثم اتضح كذب الشريك الملتزم بتقديم الحصة العينية(٣).

أما الإكراه والاستغلال فحالاتها نادرة في مجال الشركات، والإكراه هو ضغط تتأثر به إرادة الشخص فيندفع إلى التعاقد بناءً على الرهبة التي يبعثها الإكراه في النفس فتحمله على التعاقد(٤)

كذلك إذا استغل شخص في آخر حاجة ملجئة، أو طيشاً بيناً، أو ضعفاً ظاهراً، أو هوى جامحاً، أو استغل سطوته الأدبية عليه كان العقد أيضاً قابلاً للإبطال(٥).

ويضاف إلى ما سبق الغبن الذي يكون نتيجته غلط أو تدليس أو إكراه أو استغلال، فهو من عيوب الرضا الذي يجعل العقد قابلاً للإبطال(٦).

ويلزم في الرضا أن يكون الشريك أهلاً للتعاقد والدخول في الشركة، وإلا كان له طلب إبطال الشركة بالنسبة له، ويعتبر الشخص كامل الأهلية إذا بلغ سن الرشد وهو

(١) د. عبد الفضيل محمد أحمد الشركات. دار النهضة بدون سنه طبع ص٣٩.
(٢) د. هاني صلاح سري الدين، الشركات التجارية الخاصة في القانون المصري، دار النهضة الطبعة الثانية ٢٠٠٢ ص٤٠٢.
(٣) د. محمود سمير الشرقاوي، مرجع سابق ص٢٩.
(٤) ٢/١٥٦ مدني الكويتي.
(٥) ١٥٩ مدني كويتي.
(٦) ١٦٢ مدني كويتي.

إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة، وعدم إصابته بعارض من عوارض الأهلية كالجنون والعته أو حجر عليه لسفه أو غفلة.

وبالإضافة إلى الأهلية العامة، يجب أن تتوافر بالشريك في الشركة المهنية الأهلية المهنية التي يتطلبها قانون تنظيم المهنة.

ثانياً – المحل:

يقصد بالمحل الغرض الذي من شأنه أنشئت الشركة، ويجب أن يكون للشركة غرض محدد أو أكثر، وأن تتقيد بالغرض المبين في عقدها، ويجيز القانون للشركة أن تمارس أعمالاً مشابهة أو مكملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراضها(١) وقد اشترط المشرع أن يكون هذا المحل مشروعاً غير مخالف للقانون أو النظام العام أو لحسن الآداب(٢)، فإذا كان غرض الشركة الاتجار في الخمور والمخدرات أو القمار، فإن هذه الشركة تكون باطلة بطلاناً مطلقاً لعدم مشروعية المحل لمخالفته للنظام العام والآداب(٣).

والغرض في الشركة المهنية هو ممارسة أعمال المهنة بصورة جماعية، وللشركة المهنية مباشرة جميع الأعمال المرتبطة بغرضها.

ثالثاً – السبب:

يقصد به السبب الدافع إلى تأسيس الشركة وهو تحقيق الربح، ويختلط دائماً المحل مع السبب؛ لذلك نجد بعض الفقهاء يجعل كل من المحل والسبب ركناً واحداً(٤)، بينما يرى البعض الآخر – وهو الذي نؤديه – بأن المحل يختلف عن السبب، فالسبب دائماً في عقد الشركة هو رغبة الشركاء في تحقيق الربح(٥). أما المحل فهو المشروع نفسه الذي التزم المتعاقدون بالمساهمة فيه بتقديم حصة من مال أو عمل، ولذا يجب أن يكون هذا السبب مشروعاً غير مخالف للنظام العام والآداب.

الأركان الموضوعية الخاصة في الشركة المهنية:

لا يكفي لقيام عقد الشركة توافر الأركان الموضوعية العامة التي يستلزم

(١) ١/١٤ شركات كويتي.
(٢) ١٧٢ مدني كويتي.
(٣) د. صفوت بهنساوى. الشركات التجارية. دار النهضة العربية – بني سويف ٢٠٠٧ ص٢٥.
(٤) د. سميحة القليوبى. الشركات التجارية.١٩٩٣، دار النهضة. ص٣١.
(٥) د. محمود سمير الشرقاوى، المرجع السابق ص٣٠.

وجودها في عقد الشركة كونه من العقود، بل يجب توافر أركان موضوعية خاصة يستلزمها عقد الشركة، وتتمثل هذه الأركان في:

- تعدد الشركاء
- تقديم الحصص
- اقتسام الأرباح والخسائر
- نية المشاركة

وسنتحدث عن كل ركن من هذه الأركان بشيء من التفصيل

أولاً – تعدد الشركاء:

يظهر من تعريف الشركة الذي تعرضنا له إلزامية تعدد الشركاء، إذ تعرف الشركة بأنها عقد بين شخصين أو أكثر يساهمون في مشروع مهني، ومع ذلك قام المشرع بتحديد حد أعلى للشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، حيث حددها بسقف أعلى وهو (٥٠) شريكاً، ولم يشترط المشرع بالشركات المهنية نوع الشركاء طبيعيين أو اعتباريين، بل يجيز القانون مشاركة الشخص الاعتباري في إنشاء الشركة المهنية، لكن يشترط أن يكون الشخص الاعتباري شركة مهنية[١].

ثانياً – تقديم الحصص:

يلتزم كل شريك من الشركاء في الشركة بتقديم حصة في رأس مال الشركة حتى يكون شريكاً، وهذه الحصص قد تكون على أحد أشكال ثلاثة: فإما أن تكون حصة نقدية أو حصة عينية أو حصة عمل.

١ – الحصة النقدية: الغالب أن يقوم الشركاء بتقديم حصصهم في الشركة على شكل حصة نقدية – بحيث يتفق على دفع مبلغ من النقود في ميعاد معين بين الشركاء.

٢ – الحصة العينية: بالإضافة إلى أن الشريك قد يقدم حصة نقدية كحصة رأس المال، فإنه يمكنه كذلك تقديم حصته في رأس المال على شكل حصة عينية، سواء أكانت هذه الحصة عقاراً أم منقولاً، والحصة إما أن يقدمها الشريك على سبيل التمليك أو على سبيل الانتفاع.

٣ – حصة العمل: بالإضافة إلى الحصة النقدية والحصة العينية، فإنه يجوز للشريك أن يقدم عمله كحصة لا تدخل في رأس مال الشركة والعمل الذي يصح اعتباره حصة

(١) ٨٠ شركات كويتي المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٣.

في الشركة، هو العمل اللازم لتحقيق أغراض الشركة، أما العمل غير اللازم لتحقيق أغراض الشركة، فلا يعد حصة عمل في الشركة(١).

وليس ثمة ما يمنع في الأصل من أن يرتبط الشخص بعقد شركة وبعقد عمل خاص بالشركة في ذات الوقت، إذ لا تعارض في الواقع بين المشاركة التي تقوم على فكرة المساواة وبين رابطة العمل التي تقوم على فكرة التبعية(٢)

والشركة المهنية تستلزم أن يساهم كل شريك بالعمل المهني، إذ لا يجوز أن يكتفي الشريك فقط بتقديم حصة من رأس المال، لأن الغرض من الشركة المهنية القيام بأعمال المهنة بصورة جماعية.

فالمشرع الكويتي في المادة ٨٠ من قانون الشركات نص ".. ويكون الغرض منها ممارسة أعمال المهنة عن طريق التعاون الجماعي بينهم..".

وهذا النص يدل على أن الشريك في الشركة المهنية يجب أن يساهم في العمل المهني الجماعي، ولا يكتفي بتقديم الحصة المالية.

والغرض يعرف بأنه النشاط الذي ستباشره الشركة، ويشكل جزءاً من إرادة كل شريك في عقد التأسيس، حيث يمثل هذا النشاط الهدف الذي سعى الشركاء لتحقيقه(٣).

ثالثاً – اقتسام الأرباح والخسائر:

يتميز عقد الشركة بأن الشركاء يهدفون من وراء عملية تأسيس الشركة الاشتراك في تحقيق الربح والخسارة إذا ما تعرضت لها الشركة.

ولم ينظم المشرع الكويتي اقتسام الأرباح والخسائر في باب الشركة المهنية ولا في اللائحة التنفيذية، وترك تنظيمها للقواعد العامة في قانون الشركات.

فالشركاء بالشركة يجب أن يتقاسموا الربح والخسارة بقدر حصصهم، فإذا لم يعين عقد الشركة نصيب الشركاء في الأرباح أو الخسائر كان نصيب كل منهم في ذلك بنسبة حصته في رأس المال(٤)، وإذا تضمن عقد الشركة شرطاً ينص على

---

(١) د. طعمة الشمري. الشركات التجارية، الناشر المؤلف . الطبعة الثالثة ١٩٩٩، ص٩.

(٢) تمييز رقم ٩٢/١٦ تجاري جلسة ١٩٩٣/٦/٢٨، مجموعة القواعد القانونية القسم الثالث – المجلد الثالث يوليو ١٩٩٩ ص٣٠.

(٣) د. عبد الرافع موسى، الغرض في الشركة، بدون ناشر ص٦.

(٤) ٢/١٨ شركات كويتي.

حرمان أحد الشركاء من أرباح الشركة أو إعفائه من الالتزام بخسائرها، بطل هذا الشرط وصح العقد(١)

واذا اقتصر عقد الشركة على تعيين نصيب الشريك في الربح، كان نصيبه في الخسارة معادلاً لنصيبه في الربح، وكذلك الحال إذا اقتصر العقد على تعيين نصيب الشريك في الخسارة.

ويقع باطلاً كل شرط يعطي للشريك حق الحصول على فائدة ثابتة عن حصته في الشركة(٢).

واذا كانت حصة الشريك حصة من العمل، ولم يعين في عقد الشركة نصيبه في الربح أو الخسارة، كان له أن يطلب تقويم عمله، ويكون هذا التقويم أساساً لتحديد حصته في الربح أو الخسارة(٣)

وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز الاتفاق على إعفاء الشريك الذي لم يقدم غير عمله من الاشتراك في الخسارة، لكن يشرط أن لا يكون قد تقرر له أجر عن هذا العمل(٤)

وإذا قدم الشريك بالإضافة إلى عمله حصة نقدية أو عينية، كان له نصيب في الربح أو في الخسارة عن حصته بالعمل وعن حصته النقدية أو العينية(٥).

والأرباح التي توزع على الشركاء هي الأرباح الصافية وليست الإجمالية(٦)

وإذا منيت الشركة بالخسارة، فلا يجوز توزيع أرباح صورية، وإذا قامت الشركة بتوزيع أرباح صورية فإنه يجوز لدائن الشركة مطالبة كل شريك وكل من استفاد برد ما قبضه منها ولو كان حسن النية، ويكون مدير الشركة أو مجلس الإدارة الذي أوصى بتوزيع الأرباح الصورية مسؤولاً بالتضامن عن رد هذه الأرباح(٧).

ولا يلزم الشريك برد الأرباح الحقيقة التي قبضها ولو منيت الشركة بخسائر في السنوات التالية(٨).

---

(١) ١٨/٤ شركات كويتي.
(٢) ١٩/١ شركات كويتي.
(٣) ١٩/٢ شركات كويتي.
(٤) ١٩/٣ شركات كويتي.
(٥) ١٩/٢ شركات كويتي.
(٦) د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، مرجع سابق ص٧٣.
(٧) ٢٠ شركات كويتي.
(٨) ٢٠/٢ شركات كويتي.

أما المشرع السعودي فنص على أن عقد الشركة بين كيفية توزيع صافي الإيراد على الشركاء، وفي حالة عدم ورود نص يحدد حصة كل شريك في صافي الإيرادات، توزع بالتساوي بين الشركاء بغض النظر عن نسبة المشاركة في رأس المال(١).

رابعاً – نية المشاركة:

تعرف نية المشاركة على أنها انصراف إرادة الشركاء إلى التعاون الإيجابي؛ لتحقيق غرض الشركة على أساس من التعاون الجماعي والمساواة بين الشركاء، فكل شريك يجب أن يتوافر لديه هدف إنجاح المشروع وتحقيق غايته، ويترتب البطلان عند عدم تحقق نية المشاركة(٢).

ونية المشاركة يتعين أن تكون قائمة لدى الشريك منذ إبرام عقد التأسيس وطول عمر الشركة.

ويشترط لقيام الشركة أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة في نشاط ذي تبعة، وأن يساهم كل شريك في هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معا(٣).

والفقه(٤) يفرق عند التعرض لنية المشاركة بين شركات الأشخاص وشركات الأموال، ويرى أن شركات الأشخاص يظهر فيها التعاون بصورة كبيرة، فالجميع يعمل بروح الفريق الواحد لأهمية الاعتبار الشخصي، أما في شركات الأموال، فدور المساهمين يتمثل في رقابة أعمال الشركة، بالإضافة إلى أن التعاون بين الشركاء على قدم المساواة دون أية علاقة تبعية لأحدهم.

ويجب في الشركة المهنية أن يكون هناك تعاون بين جميع الشركاء بدرجة كبيرة للقيام بأعمال المهنة، حيث يعمل الجميع بروح الفريق الواحد لإنجاح أعمال المشروع أياً كان شكل الشركة، وهذا ما تتميز به الشركة المهنية، فالغرض من تأسيسها هو ممارسة أعمال المهنة عن طريق التعاون الجماعي فيما بين الشركاء(٥) بالإضافة إلى أن المشرع يقرر مسؤولية الشريك عن خطأ المهني أياً كانت مساهمته في الشركة.

وهذا ما يجعل الشركة المهنية تستلزم توافر نية المشاركة في العمل المهني

---

(١) (٨)١٨ من نظام الشركة المهنية السعودي ٨).

(٢) د. سميحة القليوبي، مرجع سابق ص٧٤.

(٣) تمييز رقم ٢٠٠٥/٧١٩، تجاري جلسة ٢٠٠٦/٦/١١، مجموعه القواعد القانونية، القسم الخامس المجلد أ الثامن – أبريل ٢٠٠٩ ص٧٩.

(٤) د. سميحة القليوبي، مرجع سابق ص٧٤.

(٥) ٨٠ شركات كويتي.

الجماعي بالشركة من خلال المساهمة بالعمل المهني الجماعي، بالإضافة إلى نية الاشتراك في تقديم حصة في الشركة واقتسام النتائج في المشروع ربحاً أو خسارة.

الأركان الشكلية في عقد الشركة المهنية:

أولاً – الكتابة:

اشترط المشرع الكويتي في قانون الشركات كتابة عقد الشركة في محرر رسمي وموثق وإلا كان باطلاً، وهذه الكتابة لازمة بالنسبة لجميع أنواع الشركات – ما عدا شركة المحاصة – التي لا تشترط لها كتابة لخصوصيتها القائمة على الاستتار. والكتابة تعد لازمة للانعقاد وليست لازمة للإثبات فقط، وعليه فإن عدم وجود هذه الكتابة في عقد الشركة يترتب عليه بطلان عقد الشركة.

كما تجدر الإشارة إلى أن اشتراط المشرع للكتابة ليس فقط عند انعقاد العقد فقط، بل أن هذه الكتابه لازمة أيضاً لأي تعديل من الممكن أن يطرأ على عقد الشركة(١).

والكتابة لازمة للشركة المهنية، فالأخيرة لاكتسابها الشخصية المعنوية لابد من الحصول على الترخيص وقيدها في السجل الخاص وشهرها(٢).

ثانياً – قيد الشركة في السجل الخاص وشهرها:

اشترط المشرع الكويتي لقيام الشركة المهنية الترخيص من الوزارة – وزارة التجارة – وأن يتم قيد الشركة في السجل الخاص ويتم شهرها عن طريق قيدها بالسجل؛ وذلك حتى تكتسب الشركة الشخصية المعنوية وتستطيع مباشرة أعمالها، أما قبل الترخيص والقيد في السجل والشهر فإن هذه الشركة لا تكتسب الشخصية المعنوية، ولا يحتج بوجودها في مواجهة الغير، بل إن المشرع نص على عدم جواز مزاولة الشركة نشاطها إلا بعد الشهر، والحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط(٣) ويقصد المشرع من وراء اشتراط الشهر والقيد في السجل الخاص إلى إعلام الغير بهذه الشركات، وبكل ما يتعلق بها من حيث المدة والغرض والشكل القانوني لها ومسؤولية الشركاء.

ويستلزم المشرع السعودي قيد الشركة المهنية في السجل المعد لذلك بوزارة

---

(١) ٥ شركات كويتي، ٩٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي.
(٢) ٨١ شركات كويتي.
(٣) ٢٤ شركات كويتي.

التجارة، ويسمى سجل الشركات المهنية ويحدد بقرار من وزير التجارة طريقة شهر الشركات المهنية بالنسبة لإنشائها وانقضائها وكل تعديل يطرأ عليها(١).

ويفرض المشرع السعودي على مديري الشركة خلال ثلاثين يوماً من تأسيسها، أن ينشروا ملخص عقد الشركة ورقم الترخيص في جريدة يومية توزع في المركز الرئيسي للشركة(٢).

وكان من الأجدر لو أن المشرع الكويتي تطلب فوق قيد الشركة في السجل الخاص لاكتسابها الشخصية المعنوية، أن يطلب نشر عقد التاسيس في جريدة يومية حتى يتحقق علم أوسع بالشركة.

ثالثاً – جنسية الشركاء ونسبة رأس المال:

بالإضافة إلى الشروط الشكلية فإن المشرع الكويتي أيضاً – من واقع المصلحة الوطنية – استلزم في الشركات أن لا تقل نسبة رأس مال الكويتيين عن ٥١٪ من رأس مال الشركة(٣).

وهذا الشرط متعلق بالنظام العام، ويترتب على عدم احترامه بطلان الشركة بطلاناً مطلقاً، كما أنه ليس لازماً للتأسيس فقط بل لاستمرارها أيضاً.

وعندما تكون الشركة قد استوفت كل الأركان التي ذكرت سابقاً، سواء أكانت الأركان الموضوعية العامة أم الأركان الموضوعية الخاصة أو الأركان الشكلية، فإنها تكون قد استوفت الشكل النهائي القانوني المتطلب، وبالتالي ينشأ لهذه الشركة كيان قانوني مستقل، وتكتسب الشركة الشخصيه المعنوية، وتستطيع أن تمارس نشاطها الذي تكونت وأنشئت من أجله، ويصبح بإمكانها اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات(٤).

---

(١) ٨ من نظام الشركة المهنية السعودي.

(٢) ٥ من اللائحة التنفيذية من نظام الشركة المهنية السعودي.

(٣) ٢٣ قانون التجارة كويتي.

(٤) د. محمود مختار أحمد بريري، الشخصية المعنوية للشركة التجارية، الطبعة الثانية ٢٠٠٢ بدون ناشر ص٧٩.

المبحث الثاني
إجراءات تأسيس الشركة المهنية

نظم المشرع الكويتي إجراءات تأسيس الشركة المهنية من حيث الجهات المختصة بمنح التراخيص والبيانات المطلوبة والأشخاص الذين يحق لهم تأسيس الشركة المهنية، وشكل الشركة لذلك وإجراءات تأسيس الشركة لازمة لوجود الشركة وللاحتجاج بها على الغير؛ لأنه لا يحتج على الغير بوجود الشركة إلا من وقت استيفاء إجراءات قيدها وفقا لأحكام السجل الخاص بها، كما يترتب على عدم استيفاء هذه الإجراءات عدم قبول ما ترفعه الشركة من دعوى.

وسوف نتناول إجراءات التأسيس على النحو التالي:

أولاً – الحصول على الترخيص بتأسيس الشركة:

نظم المشرع الكويتي عملية الحصول على ترخيص الشركة المهنية، فنص على أن: "يكون الترخيص بتأسيس الشركة المهنية من الوزارة – وزارة التجارة – بالتنسيق مع الجهات المختصة قانوناً بالإشراف على تنظيم شؤون المهنة التي تمارسها الشركة، ووفقاً للشروط والقواعد التي تقررها الوزارة في هذا الشأن[١].

ونظم المشرع السعودي الشركة المهنية وأعطى وزارة التجارة الاختصاص بالترخيص بتأسيس الشركات المهنية، وتقدم طلبات الترخيص بالتأسيس وفقاً للائحة تنظم ذلك يصدرها وزير التجارة[٢].

والمشرع الكويتي يستلزم أن ينشأ بالجهة المختصة بالإشراف على شؤون المهنة سجل خاص تقيد به الشركات المهنية التي تؤسس وفقاً لأحكام القانون، وهذه اللائحة يجب أن تدون به البيانات الآتية[٣]:

١ – اسم الشركة وعنوانها.

٢ – أسماء الشركاء وجنسياتهم وموطنهم.

٣ – عدد الأسهم أو الحصص المملوكة لكل شريك ونوعها والقيمة المدفوعة عن كل سهم أو حصة.

---

(١) ٨١ شركات كويتي.

(٢) ٧ من نظام الشركة المهنية السعودي .

(٣) ٩٢ من اللائحة التنفيذية قانون الشركات الكويتي.

٤ – أسماء المدراء أو مجلس الإدارة وسلطاتهم وأي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه.

٥ – أي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة في السجل.

ويخضع تأسيس الشركة لذات الإجراءات المقررة للشكل الذي اتخذته الشركة، على أن يرفق بطلب تأسيس الشركة كتاب يفيد موافقة الجهة المختصة قانوناً بالإشراف على تنظيم شؤون المهنة التي تمارسها الشركة على تأسيس الشركة، وبأنها ليست لديها تحفظات على مسودة عقد الشركة.

ويلاحظ أن قانون الشركات الكويتي ولائحته لم يتعرضا للشخص المسؤول – كما فعل المشرع السعودي(١) – عن تقديم طلب تأسيس الشركة للجهات المختصة، وكان من الأفضل لو حدد المسؤول عن تقديم طلب التأسيس، كأن يكون أحد الشركاء أو من يمثله.

ولا تقيد الشركة المهنية بالسجل التجاري، وإنما تقيد بالسجل الخاص المعد لهذا الغرض بالجهة المختصة قانوناً بالإشراف على تنظيم شؤون المهنة، ويستلزم المشرع شهر عقد الشركة عن طريق التأشير به في سجل خاص تعده لهذا الغرض الجهة المختصة – المشرفة على تنظيم شؤون المهنة – ويشهر عقد الشركة وأي تعديلات تطرأ عليه والتنازل عن الحصص أو بيعها أو رهنها بالقيد في السجل المشار إليه، ولا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية ولا يجوز أن تمارس أعمالها إلا بعد قيدها في هذا السجل(٢).

ويلزم المشرع الكويتي الشركة المهنية تقديم بوليصة تأمين أو إبرام عقد تأمين مع شركات تأمين محلية أو عالمية لها فروع بدولة الكويت ضد الأعمال غير المشروعة أو الإهمال أو سوء السلوك، وضد الأخطاء المهنية التي ترتكب من الشركاء أنفسهم أو أحد الموظفين العاملين لديها؛ لتغطية أي تعويضات يطالب بها المتعاملون مع الشركة عن الأضرار التي قد تصيبهم من جراء تلك الأخطاء، وتكون صلاحية هذه البوليصة أو العقد لمدة تمتد لثلاثة أشهر بعد انتهاء ترخيص الشركة، ويتم تجديدها طوال مدة الشركة، على أن يكون الحد الأدنى لتغطية البوليصة خمسمائة ألف دينار كويتي، ما لم تشترط الجهة المشرفة على المهنة قيمة أعلى من هذا الحد.

(١) ١ من اللائحة التنفيذية لنظام الشركة المهنية السعودي.

(٢) ٩٤ من اللائحة التنفيذية قانون الشركات الكويتي.

ولا تمنح الشركة المهنية ترخيص مزاولة النشاط إلا بعد تقديم تلك البوليصة أو العقد(١).

ويعطي المشرع للجهة المختصة قانوناً بالإشراف على تنظيم شؤون المهنة التي تمارسها الشركة إصدار شهادات عن البيانات المؤشر بها في السجل(٢).

ثانياً – بيانات عقد تأسيس الشركة المهنية:

تستلزم اللائحة التنفيذية(٣) في قانون الشركات الكويتي:

أن يشتمل عقد الشركة على البيانات الآتية:

١ – اسم الشركة المهني وعنوانها.

٢ – مركز الشركة الرئيسي.

٣ – الغرض من تأسيس الشركة.

٤ – مدة الشركة إن وجدت.

٥ – أسماء الشركاء وألقابهم وجنسياتهم ومؤهلاتهم العلمية ومحل إقامة كل منهم.

٦ – طريقة إدارة الشركة والمسؤولين عن الإدارة وسلطاتهم.

٧ – مقدار رأس المال وحصة كل شريك، وبيان عن كل حصة غير نقدية وطبيعتها والقيمة التي قومت بها، واسم مقدمها والشروط الخاصة بتقديمها وحقوق الرهن والامتياز المترتبة عليها إن وجدت.

٨ – الأحكام الخاصة بتوزيع العائد بين الشركاء.

٩ – السنة المالية للشركة.

١٠ – الأحكام الخاصة بتصفية الشركة وقسمة أموالها.

وتعتبر هذه البيانات الحد الأدنى، إذ يحق للوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة بالإشراف على تنظيم شؤون المهنة زيادة البيانات التي يشملها عقد الشركة(٤).

ويستلزم المشرع الكويتي أن يكون عنوان الشركة مستمداً من أغراضها وأسماء الشركاء، أو اسم أحدهم مع إضافة كلمة (وشركاه أو وشريكه) حسب الأحوال، أي

---

(١) ٩٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي، ١٠ من نظام الشركة المهنية السعودي.

(٢) ١٠٠ من اللائحة التنفيذية قانون الشركات الكويتي.

(٣) ٩٣ من اللائحة التنفيذية قانون الشركات الكويتي.

(٤) ٨٢ شركات كويتي.

يجب أن يحمل عنوان الشركة اسم لشخص – طبيعي أو اعتباري – هم الشركاء، مما يحظر معه تأسيس شركة مهنية تحمل اسم (مبتكر)[١] على خلاف المشرع السعودي الذي يسمح بأن يكون عنوان الشركة المهنية مبتكراً[٢].

ويجيز المشرع السعودي للشركة الاحتفاظ باسم الشريك ضمن اسم الشركة، وذلك بالاتفاق معه أو مع ورثته حسب الأحوال، في حال انسحاب الشريك أو عجزه عن العمل المهني أو وفاته حسب الأحوال[٣].

لكن المشرع الكويتي نص صراحة على أن فقد الشريك صلاحية مزاولة المهنة يقتضي ذلك، التنازل خلال ستة أشهر عن حصصه أو أسهمه بالشركة، وإلا تم تقويم حصصه أو أسهمه، وتقوم الشركة باستردادهما، ويسري ذات الحكم على الشريك المتوفى، مالم يكن من بين ورثته من هو مرخص له بمزاولة المهنة، واتفق الورثة على حلولة محل مورثهم[٤].

وهذا يعني أن بفقد الصلاحية يجب أن تنتهي علاقة الشريك بالشركة، ومن ضمن هذه الأمور الاسم، فيجب أن يزال عن الشركة اسم الشريك لأن هذه المهنة لصيقة بالشخصية، والاسم المهني مرتبط بصاحبه، فإن انقطاع صلة الشريك بالشركة يترتب عليه زوال الاسم، على خلاف الاسم التجاري الذي ممكن أن ينتقل ويقوم مالياً[٥].

ثالثاً – الأشخاص الذين يملكون حق تأسيس الشركة:

أحال المشرع الكويتي في قانون الشركات إلى اللائحة التنفيذية بيان أصحاب المهن التي يجوز لها تأسيس الشركة المهنية، إذ حددت اللائحة[٦] اصحاب المهن الحرة التي يجوز لهم تأسيس شركات مهنية فيما بينهم، وهم:

١ – المحاماة.

---

(١) ٨٠ شركات كويتي.

(٢) قرار وزير التجارة السعودي رقم ١٤٢٢/١٢٠، بالمادة الأولى منه "يجوز لكل شخص مرخص له بمزاولة مهنة حرة أن يتخذ له اسماً مبتكراً يقيده في سجل المهن الحرة، مقروناً بتخصصه المهني واسمه الشخص، شريطة ألا يكون الاسم مقيداً بسجلات المهن الحرة".

(٣) ١١ من نظام الشركات المهنية السعودي.

(٤) ٩٥ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي.

(٥) د. حسني المصري، القانون التجاري الكويتي – الناشر دار الكتب – الكويت الطبعة الثانية ١٩٩٥ ص٢٦٣.

(٦) ٩٠ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الكويتي.

٢ – المحاسبة.

٣ – الطب.

٤ – الهندسة.

٥ – الاستشارات المرخص بمزاولتها.

وإحالة المشرع على اللائحة لتحديد المهن التي يجوز لها تأسيس شركات مهنية عمل موفق، لأنه قد تظهر مهن في المستقبل، تحتاج لتكوين شركات مهنية فيكون من السهل إضافة المهنة الجديدة دون الحاجة لتعديل التشريع عن طريق السلطة التشريعية.

لكن يلاحظ أن المشرع في اللائحة التنفيذية أدخل على المهن ما ليس منهم – الاستشارات المرخص بمزاولتها – فالاستشارات ليست مهنة، ولم يعرف المشرع ما هو المقصود بالاستشارات المرخص بمزاولتها ؟!.

فالمشرع يفرض أن تكون الشركة المهنية بين أصحاب مهنة واحدة ينظمها قانون قائم على شؤون المهنة – يبين شروط وضوابط مزاولتها، ثم لا بد من جهة تشرف على تنظيم شؤون المهنة، فكل المهن التي نصت عليها اللائحة لها جهات تشرف على تنظيم شؤونهم، باستثناء الاستشارات المرخص بمزاولتها لأنها ليست مهنة.

فالمشرع الكويتي قد جانبه الصواب في إدراج الاستشارات المرخص بمزاولتها ضمن المهن التي يجوز لها تأسيس الشركة المهنية – مما يجعلنا نرى إلغاء الفقرة الخامسة من المادة ٩٠ من اللائحة التنفيذية والتي أدخلت الاستشارات ضمن المهن التي يجوز لها تأسيس شركة مهنية لخروجها صراحة عن أحكام المادة ٨٠ من قانون الشركات الكويتي.

ولم يتعرض المشرع الكويتي لمشاركة الشخص الأجنبي في الشركة المهنية كما فعل المشرع السعودي[١] عند تأسيس الشركات المهنية، وسكوت القانون عن ذلك لا يعني حرمان الأجنبي من المشاركة في تأسيس الشركة المهنية.

إلا أن الحاكم في هذه المسألة هو القانون الذي ينظم شؤون المهنة، فإن أجاز قانون المهنة للأجنبي ممارستها، حق له تبعاً لذلك إمكانية المشاركة في تأسيس الشركة المهنية، بشرط أن يكون رأس المال الكويتي يعادل ٥١٪ من رأس مال الشركة.

(١) ٢/١ نظام الشركة المهنية السعودي وتنص "..ويجوز للمهنين السعوديين المرخص لهم مشاركة شركات مهنية أجنبية بالشروط التي يحددها وزير التجارة.

ويجيز المشرع السعودي للمهنيين السعوديين المرخص لهم مشاركة شركات مهنية أجنبية متخصصة[١].

رابعاً – شكل الشركة المهنية:

نظم المشرع الكويتي في القانون[٢] شكل الشركة المهنية، فنص على أن تتخذ الشركة المهنية أحد أشكال الشركات الآتية:

١ – شركة المساهمة المقفلة.

٢ – الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

٣ – شركة التضامن.

٤ – شركة التوصية البسيطة.

وأخضع المشرع الشركة للقواعد المقررة لشكل الشركة التي تتخذها فيما لا يتعارض مع الأحكام الخاصة للشركة المهنية.

واستبعد المشرع بعض أنواع الشركات من تأسيس الشركة المهنية لكونها لا تتفق وطبيعة الشركة المهنية، فشركة الشخص الواحد[٣] تقوم على تخصيص الذمة المالية لشخص طبيعي أو اعتباري وهي تتعارض مع فكرة العمل الجماعي في الشركة المهنية، وشركة المساهمة العامة[٤] تقوم على فكرة مشاركة الجمهور في رأس المال إذ من خصائص شركة المساهمة طرح أسهماً للجمهور للاكتتاب وتقبل أسهماً للتداول، وهي تتعارض مع قصر المساهمة على أصحاب المهنة الواحدة في الشركة المهنية.

فضلاً عن ذلك فإن شركة المساهمة المقفلة يراعى فيها المؤسسون إدخال قدر من الاعتبار الشخصي، والتعاون الجماعي بين المهنيين في الشركة المهنية يهتم قدر بالاعتبار الشخصى للشريك في الشركة.

أما شركة المحاصة[٥] فهى شركة مستترة ولا تتمتع بالشخصية المعنويه، والقانون يتطلب القيد والشهر لاكتساب الشخصية المعنوية للشركة المهنية.

واستبعد أيضاً المشرع شركة التوصية بالأسهم[٦] لأن من خصائصها أن

---

(١) ١ من نظام الشركة المهنية السعودي.
(٢) ٢/٨٠ شركات كويتي.
(٣) ٨٥ شركات كويتي.
(٤) ١١٩ شركات كويتي.
(٥) ٧٨ شركات كويتي.
(٦) ٢/٦٢ شركات كويتي.

الأسهم قابلة للتداول، على خلاف التوصية البسيطة والتي من خصائصها عدم قابلية حصة الشريك للتداول.

في شكل الشركة المهنية قد قصره على شركة التضامن[١] ويظهر ذلك من نصوص القانون السعودي إذ تنص المادة ١٢ منه:

"يقسم رأس مال الشركة إلى حصص متساوية، ويجوز أن تكون حصة الشريك نقدية أو عينية أو حصة بالعمل، ولا تدخل الحصة بالعمل في تكوين رأس المال، ولا يجوز أن تكون حصص الشركاء ممثلة في صكوك قابلة للتداول ".

وتنص المادة ١٥ من ذات القانون "يسأل المدير أو المديرون، بصفة شخصية أو بالتضامن، بحسب الأحوال تجاه الشركة أو الغير عن مخالفة الأنظمة أو اللوائح، أو عقد الشركة، أو عن الخطأ في الإدارة...."

ويحظر المشرع السعودي أن تتحول الشركة المهنية إلى نوع آخر من أنواع الشركات، ولا يمنع المشرع الكويتي تحول الشركة لأي شكل قانوني آخر.

إذ تنص المادة ٢٨١ من قانون الشركات الكويتي "يجوز لأي شركة أن تتحول من شكل قانوني إلى آخر، ويكون التحول بقرار يصدر طبقاً للأحكام والإجراءات المقررة لتعديل عقد، وبشرط أن يكون قد مضى على قيدها السجل التجاري سنتان ماليتان على الأقل[٢].

ولا يتم تحول الشركة إلا بعد استيفاء الإجراءات المقررة لذلك واتخاذ إجراءات النشر والإعلان...."

ويظهر من هذا النص عدم إمكانية أي شركة مهنية التحول إلى شكل قانوني آخر، والسبب يرجع إلى أن المشرع اشترط لتحول الشركة من شكل إلى آخر أن يكون قد مضى على قيدها في السجل التجاري سنتان ماليتان وهذا لا يتحقق للشركة المهنية، إذ لا يشترط قيدها في السجل التجاري بل لها سجل خاص تقيد فيه الشركة.

وهذا يعد قصوراً في التشريع يقتضي التعديل، بأن يسمح للشركة المهنية بالتحول لشكل آخر في حدود الأشكال المقررة للشركة المهنية.

---

(١) ٦ من نظام الشركة المهنية السعودي.

(٢) سقط حرف "في" بين كلمة قيدها والسجل التجاري عندما أعيد نشر قانون الشركات في الجريدة الرسمية بملحق العدد ١١٢٤ بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ بعد التعديل عليه، وكان حرف (فى) موجوداً عند صدور القانون بعدد الجريدة الرسمي بملحق العدد ١١٠٧ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩.

المبحث الثالث
مسؤولية الشركة المهنية

تختلف الجهة التي تتولى إدارة الشركة المهنية باختلاف شكل الشركة، وتختلف الجهة المسؤولة عن تعويض المتضرر حسب تغاير جهة الإدارة طبقاً لشكل الشركة، ويستلزم بحث المسؤولية التعرض لإدارة الشركة؛ لذلك سوف نعرض لإدارة الشركة حسب نوع الشركة، ثم نعرض لمسؤولية الشركة المهنية.

إدارة الشركة المهنية:

حدد المشرع الكويتي أشكالاً معينة من الشركات يجب أن تتخذها الشركة المهنية، وبتعدد شكل الشركة، تختلف جهه الإدارة المسؤولة عن أضرار الغير؛ لذلك سوف نستعرض إدارة الشركة حسب نوعها:

أولاً – الشركة المهنية التضامنية:

يتولى إدارة الشركة التضامنية مدير أو أكثر من بين الشركاء، يحدد عقد الشركة طريقة تعيينه وعزله وحدود سلطته في الإدارة، إذا تعدد المديرون ولم ينص عقد الشركة على حكم معين، صدرت القرارات بالأغلبية المطلقة لهم، وعند تساوي الأصوات يعرض المديرون الأمر على الشركاء للبت فيه، وتكون الموافقة عليه بأغلبية الشركاء(١).

وإذا لم يتم تعيين مدير للشركة ولم يشترط عقد الشركة أن تكون إدارة الشركة للشركاء مجتمعين، يكون لكل شريك صلاحية الإدارة، ويكون من حق أي شريك الاعتراض على أي عمل يقوم به شريك آخر قبل تنفيذه، وفي هذه الحالة يعرض الأمر على الشركاء للبت فيه، وتكون الموافقة عليه بأغلبية الشركاء(٢).

ولا يجوز للمدير القيام بالتصرفات التي تجاوز الإدارة العادية إلا بموافقة جميع الشركاء أو بنص صريح في عقد الشركة. ويسري هذا الحظر بصفة خاصة على التصرفات التالية:

١ – التبرعات.

٢ – كفالة ديون الغير.

---

(١) ٤٤ شركات كويتي.

(٢) ٤٥ شركات كويتي.

٣ – التحكيم بالصلح.

٤ – الصلح والإبراء[١].

ولا يجوز عزل مدير الشركة إلا بالأغلبية اللازمة لتعديل عقد الشركة، ومع ذلك يجوز عزل أي مدير بحكم قضائي بناء على طلب أحد الشركاء إذا كانت هناك أسباب تبرر العزل، ويجب شهر عزل المدير وتعيين المدير الجديد، ولا يترتب على عزل المدير الشريك حل الشركة، ما لم ينص في عقد الشركة على خلاف ذلك.

وفي جميع الأحوال لا تدخل حصص المدير المطلوب عزله ضمن النصاب اللازم لاتخاذ قرار العزل، فإذا بلغت حصص المدير نصف رأس مال الشركة أو أكثر فلا يتم عزله إلا بحكم قضائي[٢].

ثانياً – الشركة المهنية بصورة توصية بسيطة:

تتكون شركة التوصية البسيطة من فئتين من الشركاء:

١ – شركاء متضامنون يسألون بالتضامن في أموالهم عن كل التزامات الشركة وهم وحدهم الذين يتولون إدارتها، ويجب أن يكون جميع الشركاء المتضامنين من الكويتيين

٢ – شركاء موصون يشاركون في رأس مال الشركة بحصص مالية، ولا يكون أي منهم مسؤولاً عن التزامات الشركة إلا بمقدار حصته في رأس المال[٣].

ثالثاً – الشركة المهنية ذات المسؤولية المحدودة:

يتولى إدارة الشركة ذات المسؤولية المحدودة مدير أو أكثر من بين الشركاء أو من غيرهم يعين في عقد الشركة، وإذا لم يعين عقد الشركة المديرين عينتهم الجمعية العامة العادية للشركاء[٤].

ويجوز عزل مدير الشركة بحكم قضائي – بناء على طلب شريك أو أكثر ممن يملكون ربع حصص رأس المال على الأقل – وذلك للأسباب التالية:

١ – إذا ارتكب عملاً من أعمال الغش.

٢ – إذا ارتكب خطأ ألحق بالشركة ضرراً جسيماً[٥].

---

(١) ٤٦ شركات كويتي.

(٢) ٥٠ شركات كويتي.

(٣) ٥٦ شركات كويتي.

(٤) ١٠٣ شركات كويتي.

(٥) ١٠٤ شركات كويتي.

وإذا لم تحدد سلطات مدير الشركة في عقد الشركة أو في القرار الصادر عن الجمعية العامة للشركاء بتعيينه، كان للمدير سلطة كاملة في القيام بجميع الأعمال والتصرفات اللازمة لتحقيق أغراض الشركة(١).

رابعاً – الشركة المهنية بصورة مساهمة مقفلة:

يتولى إدارة شركة المساهمه المقفلة مجلس إدارة، يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاثة أعضاء، كما يجوز أن يكون للشركة رئيس تنفيذي من بين أعضاء مجلس الإدارة أو من غيرهم(٢).

والمشرع السعودي يعتبر كل شريك في الشركة مديراً لها ما لم يحدد عقد الشركة شريكاً أو أكثر يكون منوطاً به إدارة الشركة، كما أجاز أن يحدد المدير، أو المديرون في اتفاق مستقل، وترك النظام لعقد الشركة تحدد شروط تعيين المديرين وسلطاتهم ومكافأتهم ومدة إدارتهم للشركة وطريقة عزلهم(٣).

ويمنع المشرع السعودي أن تتضمن سلطة المدير، أو المديرين إخضاع باقي الشركاء له في ممارستهم للمهنة(٤).

ويلاحظ أن المشرع السعودي يستلزم أن يكون مدير الشركة أحد الشركاء ومن أصحاب المهنة، والسبب يرجع إلى أنه يتخذ الشركة التضامنية كشكل وحيد لتأسيس الشركة المهنية، على خلاف القانون الكويتي الذي يتعدد فيه شكل الشركة المهنية والذي يظهر فيه أنه لا يشترط أن يكون مدير الشركة من أصحاب المهنة، باستثناء شركة التضامن والتوصية البسيطة.

وعدم اشتراط أن يكون مدير الشركة من أصحاب المهنة أمر يحتاج لإعادة نظر، فإن من الأفضل أن يتولى إدارة الشركة المهنية من أصحاب المهنة من يرى فيه الشركاء الكفاءة لذلك.

مسؤولية الشركة المهنية:

يفرض القانون الكويتي على الشركات المهنية واجبات، يجب عليها الالتزام بها، وهي:

---

(١) ١٠٥ /١ شركات كويتي.
(٢) ٢٦٥ شركات كويتي.
(٣) ١٣ من نظام الشركة المهنية السعودي.
(٤) ١٤ من نظام الشركة المهنية السعودي.

فالمشرع الكويتي والسعودي لايجيز للشركة المهنية تقديم خدماتها لعملائها إلا من خلال شركائها وموظفيها، ولا يحق لها مباشرة نشاطها من خلال موظفي أي شركة أخرى تمارس ذات النشاط، وذلك كله ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك(١).

ويلزم المشرع الكويتي الشركة المهنية تقديم بوليصة تأمين أو إبرام عقد تأمين مع شركات تأمين محلية أو عالمية لها فروع بدولة الكويت ضد الأعمال غير المشروعة أو الإهمال أو سوء السلوك، وضد الأخطاء المهنية التي ترتكب من الشركاء أنفسهم أو أحد الموظفين العاملين لديها، لتغطية أي تعويضات يطالب بها المتعاملون مع الشركة عن الأضرار التي قد تصيبهم من جراء تلك الأخطاء، وتكون صلاحية هذه البوليصة أو العقد لمدة تمتد لثلاثة أشهر بعد انتهاء ترخيص الشركة، ويتم تجديدها طوال مدة الشركة، على أن يكون الحد الأدنى لتغطية البوليصة خمسمائة ألف دينار كويتي، ما لم تشترط الجهة المشرفة على المهنة قيمة أعلى من هذا الحد.

والمشرع الكويتي يمنع الشركة من الحصول على ترخيص لمزاولة نشاطها إلا بعد تقديم تلك البوليصة أو العقد(٢).

وهذا يسجل للمشرع الكويتي حماية للمتعاملين مع الشركة واهتمامه بهم عندما استلزم وجود التأمين للحصول على ترخيص الشركة.

كما تلتزم الشركة وفقاً للقانون الكويتي تزويد الجهة المشرفة على شؤون المهنة بنسخ من محاضر اجتماعات جمعياتها العمومية أو اجتماعات الشركاء، وكذلك نسخ من بياناتها المالية السنوية المعتمدة(٣).

ويفرض المشرع الكويتي على الشركاء أثناء حياة الشركة التزامات تشكل قيوداً عليهما، إذ لا يجوز للشركاء حل الشركة أو تصفيتها قبل نهاية مدتها إلا بعد إخطار عملائها بفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل البدء في إجراءات الحل والتصفية، ولا يتم التأشير بقرار الحل أو التصفية في السجل المعد لذلك لدى الجهة المختصة بالإشراف على المهنة إلا بعد الإعلان(٤).

كما لا يجوز للشريك طبقاً للقانون الكويتي والسعودي أن يكون شريكاً في أكثر

(١) ٩٧ من اللائحة التنفيذية قانون الشركات، المادة ٤ من نظام الشركة المهنية السعودي.
(٢) ٩٩ من اللائحة التنفيذية قانون الشركات الكويتي.
(٣) ١٠١ من اللائحة التنفيذية قانون الشركات الكويتي.
(٤) ٩٦ من اللائحة التنفيذية قانون الشركات الكويتي.

من شركة مهنية واحدة، ولا أن يباشر المهنة لحسابه الخاص أو مستتراً من خلال شخص آخر[١].

ولم يرتب المشرع الكويتي جزاء عند قيام الشريك بمزاولة المهنة لحساب نفسه أو مستتراً، وهذا الأمر يشكل قصوراً، فالمشرع السعودي ينص صراحة على أن الأتعاب التي حصل عليها الشريك تكون من حق الشركة[٢] ويجب أن ينبه المشرع الكويتي لذلك وينص صراحة أن تكون الأتعاب حقاً خالصاً للشركة.

ونظم المشرع الكويتي أحكام المسؤولية في قانون الشركات وحدد مسؤولية كل شركة، وأحكام الرجوع عليها، واستحدث المشرع الكويتي في قانون الشركات الشركة المهنية ووضع لها أحكام خاصة في المسؤولية.

حيث نص في المادة ٨٠ من قانون الشركات الكويتي وتبين اللائحة التنفيذية ضوابط حماية المتعاملين معها.

وجاء في اللائحة التنفيذية في المادة (١٠٢) "يسأل كل شريك بصفته الشخصية عن خطئه المهني تجاه الشركة، وتسأل الشركة عن تعويض الغير عما أصابه من أضرار بسبب خطأ الشريك".

فالمشرع الكويتي في هذه المادة يضع أحكاماً للمسؤولية تشكل خروجاً على ما هو معروف في قانون الشركات، لذلك سوف نعرض:

أولاً: أحكام المسؤولية العامة في الشركة

ثانياً: أحكام المسؤولية الخاصة في الشركة المهنية

أحكام المسؤولية العامة في الشركة:

نظم قانون الشركات المسؤوليه حسب نوع الشركة وحدد الجهة المسؤولة عن الإدارة، ورتب المسؤولية على وقوع أخطاء منها عندما يصيب الغير ضرر، والمشرع الكويتي حدد عدد من الشركات التي ممكن أن تتخذها الشركة المهنية ووفقا لنظم المسؤولية في قانون الشركات الكويتي فإن المسؤولية تقع على كل شركة حسب نوعها على النحو التالي:

---

(١) ٩٨ من اللائحة التنفيذية قانون الشركات الكويتي، المادة ٣ من نظام الشركة المهنية السعودي.

(٢) ٣ نظام الشركات المهنية السعودي "... وإذا أخل أحد الشركاء بهذا الالتزام كانت الأتعاب التي حصل عليها من حق الشركة".

١ – الشركة المهنية التضامنية:

نظم المشرع الكويتي المسؤولية في شركة التضامن عندما قرر "يسأل المدير عن الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب ما يصدر عنه من أخطاء في الإدارة أو بسبب قيامه بأعمال تخالف حكم القانون أو عقد الشركة، ويعتبر باطلاً كل شرط على خلاف ذلك"(١).

والمشرع السعودي يقصر تأسيس الشركة المهنية على شركة التضامن ويقرر مسؤولية المدير أو المديرين، بصفه شخصية أو بالتضامن، بحسب الأحوال تجاه الشركة أو الغير عن مخالفة الأنظمة، أو اللوائح، أو عقد الشركة، أو الخطأ في الإدارة، وتحدد الجهة القضائية المختصة في حالة الحكم بالتعويض مع تعدد المديرين مقدار التعويض الذي يتحمله كل منهم"(٢).

٢ – الشركة المهنية بصورة توصية بسيطة:

نظم المشرع الكويتي المسؤولية في الشركة التوصية البسيطة عندما قرر "يتولى إدارة الشركة مدير أو أكثر يختارهم جميع الشركاء من بين الشركاء المتضامنين أو من الغير، ولا يجوز للشريك الموصي، ولو بناء على تفويض أو توكيل، التدخل في أعمال الإدارة وإلا أصبح مسؤولاً في جميع أمواله عن الالتزامات الناشئة عن الأعمال التي باشرها بالفعل لحساب الشركة، ولا يعد تدخلاً في أعمال الإدارة مراقبة تصرفات مديري الشركة والاطلاع على دفاترها وتقديم الآراء إليهم، والترخيص لهم في تصرفات تجاوز حدود سلطاتهم"(٣).

٣ – الشركة المهنية ذات المسؤولية المحدودة:

نظم المشرع الكويتي المسؤولية في الشركة ذات المسؤولية المحدودة عندما قرر بأن يكون المديرون مسؤولين بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفتهم لأحكام القانون أو عقد الشركة أو الخطأ في الإدارة وفقاً للقواعد المنصوص عليها في باب شركة المساهمة بهذا القانون(٤).

---

(١) ٤٩ شركات كويتي.
(٢) ١٥ من نظام الشركة المهنية السعودي.
(٣) ٥٩ شركات كويتي.
(٤) ١٠٥ شركات كويتي.

٤ – الشركة المهنية بصورة مساهمة مقفلة:

نظم المشرع الكويتي المسؤولية في الشركة المساهمة المقفلة عندما قرر أن رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة أعمال السلطة، وعن كل مخالفة للقانون أو لعقد الشركة، وعن الخطأ في الإدارة(١).

فالمسؤولية في الشركات السابقة لا تكون إلا لمدير الشركة الذي يتولى إدارتها. أما الشركاء والمساهمون فلا يديرون الشركة، ومن ثم لا يسألون إلا عن سداد حصصهم أو عن ديون الشركة، لكن عندما يكون الشريك متضامناً فإن الحكم مختلف كما سوف نعرض:

١ – المسؤولية الشخصية للشريك المتضامن:

ينظم المشرع الكويتي في قانون الشركات مسؤولية الشركاء عن التزامات الشركة، تبعاً لنوع الشركة، والشريك المتضامن في شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة، يكونون مسؤولين عن ديون الشركة.

وأساس المسؤولية الشخصية للشريك المتضامن في شركة التضامن هي ما نصت عليه المادة ٣٣ من قانون الشركات بأن "... يكون الشركاء فيها مسؤولين بصفة شخصية على وجه التضامن عن التزامات الشركة في جميع أموالهم."

وأساس المسؤولية الشخصية للشريك المتضامن في شركة التوصية البسيطة ما نصت عليه المواد (٥٦) شركات والتي قررت "تتكون شركة التوصية البسيطة من فئتين من الشركاء:

١ – شركاء متضامنون يسألون بالتضامن في أموالهم عن التزامات الشركة....

والمادة (٦١) من قانون الشركات تنص" يخضع الشريك المتضامن في هذه الشركة – شركة التوصية – للنظام القانوني الذي يخضع له الشريك في شركة التضامن..."

والمسؤولية الشخصية للشريك المتضامن، تجعل أموال الشريك جميعها ضامنة لديون الشركة أياً كان مقدارها وأياً كان مصدر هذا الالتزام(٢).

---

(١) ١/٢٣٢ شركات كويتي.

(٢) د. أحمد عبد الرحمن الملحم، الشركات التجارية، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت ٢٠٠٩ ص٦٠٩.

فالمشرع يعطي الخيار لدائني الشركة بالرجوع على الشركة في أموالها، أو الرجوع على أي شريك متضامن في الشركة في أمواله.

لكن تجدر الإشارة إلى أن المشرع وضع قواعد للرجوع على الشريك المتضامن وهي أنه "لا يجوز التنفيذ على أموال الشريك الخاصة قبل إنذار الشركة بدفع الدين ومضي خمسة عشر يوماً دون الوفاء..."(١)

فالشريك المتضامن ليس له التمسك بالتجريد، أي بالرجوع على الشركة أولاً وتجريدها وعند عدم الوفاء يرجع عليه، وليس له التمسك بتقسم الدين بين الشركاء المتضامنين، لكن ما يملكه الشريك المتضامن هو الدفع بعدم الوفاء لعدم اتباع الإجراءات التي نص عليها القانون.

فالشريك المتضامن مسؤوليته عن ديون الشركة غير محدودة، وإذا وفي أحد الشركاء بدين جاز له أن يرجع بما وفاه على الشركة، أو على باقي الشركاء كل بقدر حصته في الدين(٢).

ومسؤولية الشريك الشخصية متعلقة بالنظام العام، فلا يجوز الإعفاء منها أو تقييدها، ويقع باطلًا كل اتفاق على خلاف ذلك(٣).

٢ – المسؤولية التضامنية للشركاء المتضامنين:

نظم المشرع الكويتي المسؤولية التضامنية للشركاء في قانون الشركات، ونص في المادة ٣٣ منه على حكم في شركة التضامن يقضي "... ويكون الشركاء فيها مسؤولين بصفة شخصية وعلى وجه التضامن عن التزامات الشركة في جميع أموالهم.." ونص المشرع في حكم مماثل في شركة التوصية البسيطة عندما قرر في المادة (٥٦) شركات " تتكون شركة التوصية البسيطة من فئتين من الشركاء:

– شركاء متضامنون يسألون بالتضامن في أموالهم عن كل التزامات الشركة....."

فالشركاء المتضامنون ملتزمون بديون الشركة في جميع أموالهم، ولدائنى الشركة الحق في الرجوع على الشركاء جميعهم بالدين أو الرجوع على أحدهم، وليس

(١) ١/٥٣ شركات كويتي.
(٢) ٥٣ /٢ شركات كويتي.
(٣) ٣٣ شركات كويتي.

للشريك الدفع بالتجريد أو التقيسم، لكن يحق للشريك بعد سداد الدين أن يرجع على الشركاء بمقدار حصصهم.

والمشرع السعودي يقرر مسؤولية الشركاء مسؤولية شخصية وعلى وجه التضامن في مواجهة الغير عن ديون الشركة، ولا تجوز مطالبة الشركاء بديون الشركة قبل إعذارها وإعطائها مهلة كافيه للوفاء، ومع ذلك يجوز أن ينص عقد الشركة في العلاقات بين الشركاء على النسبة التي يتحملها كل شريك من ديون الشركة(١).

٣ – المسؤولية عن سداد حصص رأس المال:

ليس على الشريك ولا المساهم أي مسؤولية عن إدارة الشركة طالما لم يعينوا كمديري في الشركة أو أعضاء في مجلس إدارتها متى ما كانوا بعيدين عن الإدارة، كانوا بعيدين عن المسؤولين طالما لم يكن أحد منهم شريكاً متضامناً.

لكن المشرع الكويتي يقرر مسؤولية الشريك أو المساهم الغير مدير في حالة وحيدة هي مسؤوليته عن سداد حصتهم في رأس المال.

فالشريك الموصى في شركة التوصية البسيطة، لا يكون مسؤولاً عن التزامات الشركة إلا بمقدار حصته في رأس المال(٢).

والشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، لا يكون مسؤولاً عن التزامات الشركة إلا بمقدار حصته في رأس المال(٣).

والمساهم في شركة المساهمة المقفلة، لا يكون مسؤولاً عن التزامات الشركة إلا في حدود القيمة الاسمية لما اكتتب فيه من أسهم(٤).

فالشريك أو المساهم لا يجوز الرجوع عليهم بأية تعويضات إلا في حال عدم سدادهم لحصصهم في رأس المال، وفي حدود مساهمتهم في رأس المال.

فمدير الشركة أو مجلس الإدارة طبقاً للقواعد العامة هو المسؤول عن إدارة الشركة منفرداً، فإذا ما وقع خطأ منه سبب ضرر للغير، فإنه هو المسؤول وهو الذي مطالب بالتعويض متى ما خرج على أحكام القانون، وليس على الشركاء أو المساهمين أي التزام.

---

(١) ٢٢ نظام الشركة المهنية السعودي.
(٢) ٢/٥٦ شركات كويتي.
(٣) ٩٢ شركات كويتي.
(٤) ١١٩ شركات كويتي.

أحكام المسؤولية الخاصة في الشركة المهنية:

نظم المشرع الكويتي أحكاماً خاصة في مسؤولية الشركة المهنية، تتفق مع طبيعة الشركة المهنية من القيام بالعمل المهني بصورة جماعية، وحماية للمتعاملين معها.

لذلك سوف نعرض لأحكام المسؤولية الخاص على النحو التالي:

١ – مسؤولية الشريك تجاه الشركة

٢ – مسؤولية الشريك غير المحدودة عن الخطأ المهني

٣ – مسؤولية الشركة أمام الغير

٤ – مسؤولية الشريك أمام الغير

مسؤولية الشريك تجاه الشركة:

تقوم فكرة الشركة المهنية على القيام بأعمال المهنة بصورة جماعية، فكل من يشارك في تأسيس الشركة يساهم بالإضافة إلى المال بعمل يقوم به في الشركة، وهذا ما يميز الشركة المهنية بضرورة القيام بالعمل المهني للجميع، وهذا ما دفع المشرع إلى تقرير مسؤولية الشريك عن الخطا المهني، إذ أن الأحكام العامة خاصة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة المقفلة أو الشريك الموصي في التوصية البسيطة لا يسألون ولا يجوز الرجوع عليها إلا في حدود حصصهم إذا لم يتولوا الإدارة، فالشركة المهنية تقوم على إدارة العمل الجماعي للمهنة، فالأحكام العامة في مسؤولية الشركة لا تتفق مع طبيعة الشركة المهنية التي تقضي أن يقوم جميع مَنْ في الشركة من شركاء أو مساهمين بالعمل المهني، ولا تحقق الأحكام العامة في المسؤولية ضمانة للمتعاملين مع الشركة، مما جعل المشرع يقرر مسؤولية الشريك عندما نص في المادة ١٠٢ لائحة تنفيذية "يسأل كل شريك بصفته الشخصية عن خطئه المهني تجاه الشركة".

مسؤولية الشريك غير المحدودة عن الخطأ المهني:

لا يسأل الشريك الموصي في شركة التوصية البسيطة أو الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة ولا المساهم في الشركة المساهمة المقفلة إلا بقدر مساهمتهم في رأس المال، فلا يجوز الرجوع عليهم عند مسؤولية الشركة، غير أن المشرع في الشركة المهنية خرج عن هذه القاعدة المقررة في قانون الشركات وقرر مسؤولية الشريك عن خطئه المهني، عندما نص في المادة ١٠٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات "يسأل كل شريك بصفته الشخصية عن خطئه المهني تجاه

الشركة..." دون تمييز بين أنواع الشركات، مما يترتب على ذلك أن الخطأ المهني الذي يقع من الشريك ملزم بتعويضه أياً كان نوع الشركة وأياً كان مقدار التعويض، مما يعني أن الشريك ملزم بالتعويض حتى لو تجاوز مقدار التعويض نصيبه في رأس مال الشركة.

مسؤولية الشركة المهنية أمام الغير:

نص قانون الشركات التجارية الكويتي في المادة ٨٠ منه على ضوابط حماية المتعاملين مع الشركة المهنية، وأحال إلى اللائحة التنفيذية بيان ضوابط حماية المتعاملين معها.

وبينت المادة ١٠٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات أحكام المسؤولية فنصت على الآتي "... وتسأل الشركة عن تعويض الغير عما أصابه من أضرار بسبب خطأ الشريك."

فالشركة باعتبارها كياناً قانونياً له الشخصية المعنوية مسؤولة عن تعويض الغير عما أصابه من ضرر بسبب الخطأ الذي وقع فيه المدير، إلا أن المشرع في الشركة المهنية استحدث حكماً خاصاً لها فقرر مسؤولية الشركة عن خطأ الشريك، وإن كان الأصل هو مسؤولية مدير الشركة الذي تسأل الشركة عن أخطائه، كون الشريك لا يدير الشركة، فالمشرع حماية للمتعاملين مع الشركة ونظراً لفكرة ممارسة العمل الجماعي في الشركة المهنية قرر مسؤولية الشركة عن خطأ الشريك، فكل خطأ مهني يقع منه تلزم فيه الشركة باعتبارها ضامنة، متى ما سبب ضرراً للغير، وأساس ذلك ما نصت عليه اللائحة التنفيذية للقانون التي قررت مسؤولية الشركة عن تعويض الغير عما أصابه من أضرار بسبب خطأ الشريك.

لكن يلاحظ أن الشركة وطبقاً لنص المادة ١٠٢ من اللائحة "... تسأل عن خطأ الشريك دون تحديد لنوع الخطأ مهني أو غير مهني، بينما نجد أن المسؤولية غير المحدودة للشريك مقرره فقط عن الخطأ المهني."

فهذا الاختلاف يظهر التناقض بين مسؤولية الشركة عن أعمال الشريك بصورة مطلقة سواء وقع الشريك في خطأ مهني أو غير مهني، وبين حقها في الرجوع بما أدته من تعويض، فلا يحق لها الرجوع على الشريك إلا عن الخطأ المهني.

لذلك نرى أن النص يحتاج إلى تعديل لإعادة الاتساق الفكري له، بحيث تصبح مسؤولية الشركة المهنية عن خطأ الشريك قاصرة على الخطأ المهني، أما الخطأ غير

المهني فلا يصح أن تكون الشركة المهنية ضامنة له، بل يجب أن يترك لقواعد المسؤولية المعروف في القانون المدني.

المسؤولية الشخصية للشريك أمام الغير:

لم ينظم قانون الشركات الكويتي ولا لائحته التنفيذية مسؤولية الشريك مباشرة أمام المضرور، وعدم تنظيم هذه المسألة لا تعني أن ليس للمضرور الحق مباشرة في الرجوع على المتسبب بالخطأ، فالقواعد العامة تبيح الرجوع على كل من تسبب بخطئه بضرر للغير، فالمادة ٢٢٧ من القانون المدني تنص على أن: "كل من أحدث بفعله الخاطئ ضرراً بغيره يلتزم بتعويضه".

فكل من ارتكب خطأ وسبب ضرراً للغير ملزم بالتعويض، فالشريك الذي يرتكب خطأً مهنياً أو غير مهني ملزم بتعويض الغير عما أصابه من ضرر، فالغير له الحق بالرجوع على الشريك المتسبب بالضرر وإلزامه بالتعويض مباشرة.

فالأصل مسؤولية الشريك الشخصية لكن المشرع يعطي الحق (للغير) المضرور بالرجوع على الشركة باعتبارها ضامنة لأخطاء الشريك[١].

(١) ١٠٢ اللائحة التنفيذية في قانون الشركات كويتي.

المبحث الرابع
انقضاء الشركة المهنية

كل شركة لها أجل تنقضي به، والشركة المهنية كحال الشركات تنقضي لذات الأسباب التي تنقضي بها الشركة، ويعرف انقضاء الشركة بانحلال عقدها وتصفية أموالها وتقسيمها بين الشركاء، إلا أن الشركة المهنية لها أسباب خاصة في الانقضاء، بالإضافة إلى الأسباب العامة في قانون الشركات التي نظمها المشرع الكويتي، لذلك سوف نعرض لأسباب الانقضاء العامة الواردة في قانون الشركات الكويتي، ثم نعرض لأسباب الانقضاء الخاصة بالشركة المهنية.

أولاً – الأسباب العامة[١]:

نظم المشرع الكويتي في قانون الشركات أسباب انقضاء الشركات، وحدد أسباب انقضاء الشركات وهي على النحو التالي:

١ – انقضاء المدة المحددة في عقد الشركة:

تنقضي الشركة بقوة القانون عند حلول الأجل المبين بالعقد[٢] إلا أن الشركاء يملكون مد أجل الشركة قبل انتهائه، من خلال صدور قرار من الجمعية العامة للشركاء أو المساهمين الحائزين على أكثر من نصف أسهم أو حصص رأس المال.

وإذا لم يصدر قرار المد، واستمرت الشركة في مزاولة نشاطها امتد عمر الشركة تلقائياً لمدة مماثلة للمدة المتفق عليها في العقد وبالشروط ذاتها، غير أن الشريك الذي لا يريد البقاء في الشركة، يملك الانسحاب منها بعد انتهاء مدتها، وتقوم حقوقه طبقاً للقانون[٣].

لكن يلاحظ أن المشرع الكويتي في الشركة المهنية تحديداً، لم يستلزم أن تحدد مدة الشركة، إذ جاء باللائحة التنفيذية في المادة (٩٣) منه لقانون الشركات عند بيان ما يجب أن يشتمل عليه عقد الشركة في البند الرابع منه:

مدة الشركة إن وجدت

فهذا النص يظهر أن المشرع ترك مدة الشركة لتقدير المؤسسين من حيث

---

(١) ٢٩٧ شركات كويتي.
(٢) ١٦/١ شركات كويتي.
(٣) ١٦/٢ شركات كويتي.

وجود فترة زمنية للشركة من عدمه، فعند عدم بيان مدة الشركة المهنية في العقد فإن الشركة يصبح تاريخ انقضائها مرهوناً بتحقق أحد أسباب الانقضاء الأخرى.

٢ – انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله أو استحال تحقيقه:

لكل شركة غرض تنشأ من أجله، والشركة تنقضي عند تنفيذ العمل، الذي هو الغرض الذي تأسست من أجله، فقد تنشأ شركة لإنشاء مطار، أو مرفق معين بالدولة، فعند انتهاء العمل من هذه المنشأة تنقضي الشركة لارتباط نهايتها بتنفيذ العمل، وتبعاً لذلك قد تنشأ شركة مهنية تابعة للشركة التي تقوم بعمل المرفق، بأن تقوم بجميع الأعمال القانونية اللازمة لهذا المرفق، ويقترن أجلها بانتهاء العمل في ذلك المرفق.

كما أن الشركة قد تنقضى عند استحالت تحقيق غرضها، بأن تنشأ شركة لعمل معين، ثم يظهر مانع يحول دون ممارسة ذلك النشاط، فإن الشركة تنقضي لاستحالت تحقيق غرضها، وإذا تأسست شركة مهنية تبعاً لذلك الغرض الذي استحال تحقيقة فإن انقضاء الشركة لاستحالة تحقق الغرض، يترتب عليه انقضاء الشركة المهنية التي اقترنت بذلك الغرض.

٣ – هلاك جميع أموال الشركة، أو معظمها بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدياً:

تنقضي الشركة المهنية عند هلاك جميع أموالها أو معظمها، بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدياً.

فإذا فقدت الشركة جميع أموالها فإنها تصبح عاجزة عن الاستمرار في نشاطها، مما يترتب عليه انقضاء الشركة، وكذلك الأمر لو كان الهلاك يطول معظم أموال الشركة، بحيث يصبح من المستحيل الاستمرار بالقيام بالالتزامات القانونية والمالية على الشركة، أما الهلاك الجزئي فلا تنقضي معه الشركة طالما كان بالإمكان استمرارها بقيامها بدورها المهني وتسديدها الالتزامات المالية، وتحديد هلاك مال الشركة أو معظمه يترك للشركاء أولاً ثم للقضاء.

لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن المقصود بتعذر استثمار الباقي من المال استثماراً مجدياً، هو عدم تمكن الشركة المهنية من القيام بنشاطها المهني اللازم لتحقيق غرضها، وليس المقصود الاستثمار التجاري والدخول في المضاربات.

٤ – إجماع الشركاء على حل الشركة قبل انتهاء مدتها:

تنقضي الشركة عند حلول الأجل الذي حدده الشركاء في عقد التأسيس، إلا أن الشركاء يملكون إنهاء الشركة بالاتفاق بينهم قبل حلول أجلها، ويتطلب القانون أن يكون هناك إجماع بين الشركاء على حل الشركة قبل انتهاء مدتها، وعند تحقق ذلك تنقضي الشركة، إلا أن المشرع أجاز أن تنقضي الشركة اكتفاء بأغلبية معينة يتم تحديدها في عقد التأسيس، لكن يشترط المشرع لانقضاء الشركة بالأغلبية دون الإجماع أن يرد في عقد تأسيس الشركة النصاب المطلوب في انقضاء الشركة.

٥ – اندماج الشركة في شركة أخرى:

تنقضي الشركة عند اندماجها في شركة أخرى، والاندماج يكون بناء على قرار يصدر من الشركاء أو المساهمين قبل انتهاء الأجل المحدد والاندماج له صورتان:

١ – الاندماج بطريق المزج

وهو اتفاق الشركاء أو المساهمين في شركتين أو أكثر على دمجهما في شركة جديدة، ويترتب على ذلك انقضاء الشركتين المندمجتين، وقيام شركة جديدة لها شخصية معنوية مستقلة، وتصبح الشركة الجديدة مسؤولة عن جميع ديون والتزامات الشركة المندمجة وتؤول إليها جميع حقوقها(١).

٢ – الاندماج بطريق الضم

وهو اندماج شركة في شركة قائمة، ويترتب على ذلك انقضاء الشركة المندمجة، وتبقى الشركة الدامجة متمتعة بشخصيتها المعنوية، وتؤول للشركة الدامجة جميع حقوق والتزامات الشركة المندمجة(٢).

لكن تجدر الإشارة أن المشرع الكويتي ومن خلال اللائحة التنفيذية لقانون الشركات حظر على الشركات المهنية الاندماج(٣).

وكان من الأفضل لو لم يحظر المشرع على الشركات المهنية الاندماج فيما بينهما، لأنه لا يوجد سبب مقبول لهذا المنع.

وعليه لا يمكن للشركة المهنية أن يكون أحد أسباب انقضائها الاندماج، طالما حظر الاندماج لازال سارياً.

---

(١) ٢/٢٨٦ شركات كويتي.
(٢) ١/٢٨٦ شركات كويتي.
(٣) ١٩٤ اللائحة التنفيذية قانون الشركات الكويتي.

٦ – شهر إفلاس الشركة:

تنقضي الشركة بشهر إفلاسها، وشهر إفلاسها أحد طرق انقضاء الشركة حسب ما نص عليها قانون الشركات(١).

والشركة التي يجوز شهر إفلاسها هي الشركة التي تضطرب أعمالها المالية فتتوقف عن دفع ديونها التجارية(٢).

ولا تنقضي الشركة بشهر الإفلاس إلا بحكم يصدر من المحكمة المختصة(٣) بناء على طلب الشركة المدينة أو بناء على طلب دائنيها أو طلب النيابة العامة، كما يجوز للمحكمة أن تحكم بالإفلاس من تلقاء نفسها(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة المهنية تخضع لنظام الإفلاس باعتبار أن الشركة تعتبر تاجراً، ولو كانت أعمالها غير تجارية(٥).

إلا أن المشرع في الشركة المهنية قد خرج بحكم خاص على نظام الإفلاس عند تعرضه للشريك المتضامن، وقرر عدم خضوع الشريك المتضامن للإفلاس في شركة التضامن أو التوصية البسيطة، وذلك عندما نص على عدم اكتساب الشريك فيها صفة التاجر(٦).

فالإفلاس نظام خاص بالتجار، يترتب عليه عدم خضوع غيرهم لأحكام الإفلاس الواردة بالقانون.

٧ – صدور قرار بإلغاء ترخيص الشركة لعدم مزاولتها لنشاطها أو لعدم إصدارها لبياناتها المالية لمدة ثلاث سنوات متتالية:

تنقضي الشركة عند إلغاء ترخيصها، وينص القانون على الإلغاء عند عدم مزاولة الشركة لنشاطها، ففي هذه الحالة يحق للوزارة أن تلغي ترخيص الشركة لعدم مزاولتها نشاطها، ويقتضي لإعمال هذا الحكم أن يكون عدم مزاولتها لنشاطها بصورة كلية وليست جزئية.

---

(١) ٢٩٧ شركات كويتي.
(٢) ٥٥٥ قانون التجارة الكويتي.
(٣) د. عبد الفضيل محمد أحمد، الإفلاس في القانون الكويتي، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت سنة ٢٠٠٩ ص٧٧.
(٤) ٥٥٦، ٥٥٧ قانون التجارة الكويتي.
(٥) ٢/١٣ قانون التجارة الكويتي.
(٦) ٨٠ شركات كويتي.

كما تنقضي الشركة عند عدم إصدار بياناتها المالية لمدة ثلاث سنوات متتالية، سواء أكانت أول ثلاث سنوات منذ إنشاء الشركة أم أية ثلاث سنوات أخرى من عمر الشركة.

٨ – صدور حكم قضاء بحل الشركة:

يجيز المشرع الكويتي حل الشركة عن طريق القضاء، وبين المشرع في قانون الشركات حالات اللجوء للقضاء لحل الشركة، فالشركات جميعها – ماعد شركة المساهمة – يجوز حلها بحكم قضائي إذا طلب ذلك أحد الشركاء لعدم وفاء شريك بما يتعهد به أو لأي سبب آخر تقدر المحكمة أنه له من الخطورة ما يسوغ الحل.

فالمشرع يعطي القضاء سلطة واسعة في حال بحث أسباب حل الشركة التي قد تؤدي لحل الشركة، لكن سلطة القاضي في الحل في حال عدم وفاء الشريك بما تعهد به مقيده، فهذه الحال الوحيدة يلزم القاضي بحل الشركة إذا طلب الشريك ذلك، دون أن يكون له تقدير في هذا الأمر.

أما الشركة المساهمة فإن حلها عن طريق القضاء يعتبر طريقاً استثنائياً، فالشركة إذا خسرت ثلاث أرباع رأس المال، ولم يقم مجلس إدارة الشركة بدعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار الشركة أو حلها قبل الأجل المعين في عقدها، أو اتخاذ غير ذلك من التدابير أو تعذر إصدار قرار في الموضوع، جاز للوزارة ولكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة المختصة حل الشركة(١).

"الأصل في الشركات التي تأخذ صورة شركة مساهمة هو الاستمرار في ممارسة نشاطها متى رغب في ذلك أغلبية الشركاء ولو عارض الآخرون؛ وذلك تسليطاً من المشرع للاستمرار والبقاء على الحل والانقضاء متى ارتبط ذلك بشركات ناجحة ذات سمعه تجارية طيبة وعائد مادي ملحوظ، إلا أن ذلك مقيد بعدم جواز زيادة أعباء المساهم أو المساس بحقوقه الأساسية التي يستمدها بصفته شريكاً، وأنه إذا ما صدر قرار الجمعية العامة غير العادية مستوفياً لشرائط صحته، وجب الالتزام به من جميع المساهمين سواء أكانوا حاضري الاجتماع أم غائبين أم مخالفين في الرأي لهذا القرار، باعتباره يمثل رأي أغلبية المساهمين، كما يلتزم مجلس الإدارة باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذ هذا القرار"(٢).

---

(١) ٣٠٢ شركات كويتي.

(٢) نقض تجاري مصري رقم ١١٤٨٩ لسنه ٧٨ جلسة ٢٠١١/٨/٣، موقع إلكتروني محكمة النقض المصرية.

وحق اللجوء للقضاء لحل الشركة متعلق بالنظام العام، فلا يجوز الاتفاق على عدم اللجوء للقضاء لحل الشركة، وكل اتفاق يقضي بذلك يكون باطلاً.

٩ – الحجز على حصة أحد الشركاء:

تنقضي شركة التضامن أو التوصية البسيطة إذا تم الحجز على حصة أحد الشركاء ولم يوافق الشركاء على انضمام الشخص الذي تقدم بأفضل عطاء كشريك مهني بالشركة، ولم تقم الشركة أو الشركاء باسترداد الحصة أو الوفاء بحقوق الدائن الحاجز(١).

فالمشرع يقدر خطر الحجز على الحصة وما يترتب على ذلك من إجراءات تنفيذ قد تؤدي إلى بيع حصة من الشركة، فقرر حكماً خاصاً نظراً للاعتبار الشخصي للشريك في شركات الأشخاص، فقرر انقضاء شركة التضامن والتوصية البسيطة عند الحجز على حصة أحد الشركاء، لكن انقضاء الشركة للاعتبار الشخصي ليست من النظام، فيجوز استمرار الشركة بشرط صريح في عقد الشركة(٢).

ثانياً – الأسباب الخاصة:

نظم المشرع الكويتي أحكاماً خاصة لانقضاء الشركة المهنية، نظراً لأهمية العمل الجماعي في المهنة، فقرر حل الشركة في حالة فقد جميع الشركاء بالشركة شروط مزاولة المهنة، ويتم تصفيتها وفقاً للقانون(٣). فاستمرارية الشركة المهنية مرتبط بمدى توافر شروط المهنة للشركاء، فعند فقدان الشركاء لشروط المهنة تحل الشركة ويتم تصفيتها.

لكن الحكم يختلف فيما إذا كان فقد شروط مزاولة المهنة كان لأحد الشركاء وليس لجميع الشركاء، فلا تنقضي الشركة المهنية إذا اقتصرت الشركة – لأي سبب من الأسباب – على شريك واحد، إلا إذا بادر هذا الشريك خلال ستة أشهر بإدخال شريك آخر أو أكثر(٤).

فالشركة إذا كانت من شخصين وفقد أحدهم شروط مزاولة المهنة فإن الشركة تقوم حكماً لمدة ستة أشهر من تاريخ فقدان الشريك شروط مزاولة المهنة، وعلى

---

(١) ١/٢٩٩ شركات كويتي.
(٢) د. مصطفى كمال طه، القانون التجاري، الناشر منشأة المعارف، بدون سنة طبع ص٢٤٩.
(٣) ١٠٣ من اللائحة التنفيذية قانون الشركات الكويتي.
(٤) ٣٠٦ شركات كويتي.

الشريك الآخر الإسراع بإدخال شريك غيره، خلال تلك المدة، وإلا فإن الشركة تنقضي إذا مضت مدة الستة أشهر دون إدخال شريك بديل.

وتنص الماده ٣٠٧ من قانون الشركات في حال كان عدد الشركاء في الشركة المهنية أكثر من اثنين لا تنقضي الشركة المهنية بوفاة أحد الشركاء أو خروجه منها أو بفقده صلاحية مزاولة المهنة.

وفي حالة الوفاة لا تنتقل الحصة إلى الورثة، ويكون من حقهم استرداد قيمتها، ويجوز للشركاء أن يتفقوا على حلول الوريث الذي تتوافر فيه شروط الشراكة بالشركة محل مورثهم إذا رغب ذلك الوريث في الانضمام إلى الشركة، وذلك كله دون الإخلال بحقوق باقي الورثة تجاه ذلك الوريث، ويسري ذات الحكم من حيث استرداد الحصة في حالة فقد أحد الشركاء صلاحية مزاولة المهنة(١).

وتقرر اللائحة التنفيذية لقانون الشركات في الماده ٩٥ أنه إذا فقد الشريك الصلاحية لمزاولة المهنة يمنح الشريك الذي فقد الصلاحية مهلة ستة أشهر للتنازل عن حصصه أو أسهمه بالشركة، وإلا تم تقويم حصصه أو أسهمه وتقوم الشركة باستردادهما، ويسري ذات الحكم على الشريك المتوفى، ما لم يكن من بين ورثته من هو مرخص له بمزاولة المهنة واتفق الورثة على حلوله محل مورثهم(٢).

ويلاحظ أنه في حالة الوفاة ودخول أحد الورثه في الشركة تعارض بين المادة ٣٠٧ من قانون الشركات والمادة ٩٥ من اللائحة التنفيذية، فعند الوفاة في القانون يجوز دخول أحد الورثة المستوفي لشروط الشراكة محل المورث بشرط موافقه الشركاء في الشركة.

غير أننا نجد اللائحة تجيز دخول أحد الورثة محل المورث عند اتفاق الورثة دون اعتبار لإرادة الشركاء، وهذا الأمر يمثل تعارضاً واضحاً بين القانون واللائحة، صحيح أن القانون يسمو على اللائحة وتصم الأخيرة بعدم الشرعية، لكن هذا يقتضي تعديل اللائحة لتكون موافقة للقانون وغير معارضة له.

والشريك قد تنقضي شراكته في الشركة دون فقد الصلاحية، إذ يجوز للشريك أن يتنازل أو يبيع أو يرهن حصصه أو أسهمه، على أن تؤول في جميع الأحوال إلى أصحاب ذات المهنة، وحتى لو جبراً(٣).

---

(١) ٣٠٧ شركات كويتي.

(٢) ٩٥ من اللائحة التنفيذية قانون الشركات الكويتي.

(٣) ٨٣ شركات كويتي.

فالمشرع عندما أجاز للشريك التصرف في حصته أو أسهمه، لم يقيد هذا التصرف إلا بقيد وحيد هو أن يؤول ذلك التصرف إلى أصحاب ذات المهنة.

وفي تقديري أن هناك قيداً لا يقل أهمية عن القيد السابق وهو شرط موافقة الشركاء على ذلك التصرف البيع أو التنازل، لأن مثل تلك التصرفات قد تلحق الشركة والشركاء بالضرر، فكان من المهم أخذ موافقة الشركاء بذلك مالم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك.

وما نطالب به كان موجوداً بالقانون رقم ٢٠١٢/٢٥[١] إلا أن المشرع ألغى الفقرة التي تشترط موافقة الشركاء بالقانون رقم ٢٠١٣/٩٧ بحجة أن الأحكام المتعلقة بالتنازل عن الحصص والأسهم والمطبقة على الشكل الذي اتخذته الشركة، ستسرى في هذه الحالة.

ونحن نرى عدم صواب هذه الحجة لأن الشركة المهنية لها طبيعتها الخاصة والاعتبار الشخصى ذو أهمية بالغة فيها، فغرض الشركة القيام بأعمال المهنة بصورة جماعية، فقد لا يكون تحقيق هذا الغرض ممكناً إذا كان باب الدخول إلى الشركة مفتوحاً، حتى عند عدم رغبة الشركاء دخول أحد فيها، فضلاً عن ذلك فإن شركة المساهمة المقفلة تحديداً لا تضع قيوداً على التصرف بالأسهم[٢]، فيستطيع المساهم أن يتصرف باسمه لمهني آخر حتى لو لم يرغب بذلك الشركاء، وهذا فيه افتئات على فكره العمل الجماعي بالشركة المهنة.

واشتراط موافقة الشركاء في حال البيع أو التنازل تستلزمه بعض التشريعات العربية، إذ ينص قانون الشركة المهنية السعودي ".. وإذا كان التنازل للغير فيشترط موافقة باقي الشركاء مالم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك"[٣].

---

(١) تنص الفقرة الثانية من المادة ٨٣ الملغية بموجب القانون رقم ٢٠١٣/٩٧ "... وفي حالة التنازل أو البيع للغير يجب موافقة جميع الشركاء، وإذا لم يوافق الشركاء خلال ثلاثين يوما من تاريخ عرض الأمر عليهم يتعين على الشركه شراء الحصة أو الأسهم بالقيمة المعروضة، ويتم تخفيض رأس المال بمقدار الإسمية للحصة أو الأسهم.

(٢) تنص المادة ١٧١ شركات كويتي "لا يجوز للمؤسسين أن يتصرفوا في أسهمهم إلا بعد مضي سنتين ماليتين على الأقل من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري، ويستثنى في ذلك التصرف الذي يتم من أحد المؤسسين أو ورثته إلى أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية أو إلى مؤسس آخر...".

(٣) ١٩ نظام الشركة المهنية السعودي.

والانسحاب أو التنازل أو البيع أو الرهن ولا يسرى في مواجهة الغير إلا بعد التأشير به في السجل المعد لذلك(١).

الخاتمه والتوصيات:

تناول الباحث الشركة المهنية في القانون الكويتي، وتبين من خلال هذه الدراسة أن المشرع الكويتي خرج بأحكام الشركة المهنية عن بعض القواعد العامة في الشركات، فعند بحث تعريف الشركة المهنية وأركانها، تعرضنا للأركان الخاصة في الشركة المهنية، فتبين أن المشرع يستلزم أن يكون لدى الشريك في الشركة المهنية نية المشاركه في العمل المهني الجماعي بالشركة، من خلال المساهمة بالعمل المهني ذاته، بالإضافة إلى تقديم الحصص المالية واقتسام الأرباح والخسارة.

وعند دراسة الأركان الشكلية في عقد الشركة المهنية ظهر أن المشرع يتطلب قيد الشركة المهنية في سجل خاص لشهرها، حتى تكتسب الشخصية المعنوية، وكان من الافضل لو أن المشرع الكويتي تطلب فوق قيد الشركة في السجل الخاص لاكتساب الشخصية المعنوية، أن يطلب نشر عقد التأسيس في جريدة يومية أسوة بالمشرع السعودي.

وعند بحث إجراءات تأسيس الشركه المهنية ثبت لنا أن المشرع الكويتي لم يتعرض – على خلاف المشرع السعودي – للشخص المسؤول عن تقديم طلب التأسيس للشركة للجهات المختصة، وكان من الأفضل لو حدد المسؤول عن تقديم طلب التأسيس كان يكون أحد الشركاء أو من يمثله.

وعند التعرض للأشخاص الذين يملكون حق تأسيس الشركة، تبين لنا أن المشرع قد جانبه الصواب في إدراج الاستشارات المرخص بمزاولتها ضمن المهن التي يجوز لها تأسيس الشركة المهنية، وطالبنا بإلغاء الفقرة الخامسة من المادة ٩٠ من اللائحة التنفيذية والتي أدخلت الاستشارات ضمن المهن التي يجوز لها تأسيس شركة مهنية لخروجها صراحة عن أحكام المادة ٨٠ من قانون الشركات الكويتي.

وتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن المشرع الكويتي لم يتعرض لمشاركة الشخص الأجنبي في الشركة المهنية – كما فعل المشرع السعودي – وكان من الأفضل لو أن المشرع نظم مشاركة الأجنبي في الشركة المهنية، ووازن بين الاستفادة من العنصر الأجنبي في تطوير الخدمات القانونية، وحماية العنصر الوطني من المنافسة الأجنبية.

---

(١) ٨٤ شركات كويتي.

وعند بحث شكل الشركة المهنية، تبين أن المشرع الكويتي استبعد شكلين من الشركات لتأسيس الشركة المهنية، هما شركة الشخص الواحد، وشركة المساهمه العامه، لكونها لا تتفق وطبيعة الشركة المهنية، التي تستلزم العمل الجماعي بين أصحاب المهنة الواحدة، بينما المشرع السعودي يقصر تأسيس الشركة المهنية على شركة التضامن.

وعند كلامنا عن التحول ثبت عدم إمكانية أي شركة مهنية التحول إلى شكل قانوني آخر؛ لأن المشرع يشترط لتحول الشركة أن يكون قد مضى على قيدها في السجل التجاري سنتان، وهذا لا يتحقق للشركة المهنية، إذ لا يشترط قيدها في السجل التجاري، بل لها سجل خاص تقيد فيه الشركة. وهذا يعد قصوراً في التشريع يقتضي التعديل، بأن يسمح للشركة المهنية بالتحول لشكل آخر في حدود الأشكال المقررة للشركة المهنية.

وعند بحث مسؤولية إدارة الشركة المهنية، تعرضنا لإدارة الشركة، وتبين أن المشرع الكويتي – على خلاف المشرع السعودي – لم يشترط أن يكون مدير الشركة من أصحاب المهنة، وهذا أمر يحتاج إعادة نظر؛ لأن من الأصوب أن يتولى إدارة الشركة المهنية من أصحاب المهنة، من يرى فيه الشركاء الكفاءة لذلك.

وعند حديثنا عن مزاولة الشريك المهنة لحساب نفسه أو مستتراً، تكشف لنا أن المشرع الكويتي لم يرتب جزاء على ذلك، وهذا يعد قصوراً، وكان من الأفضل لو اتبع المشرع الكويتي القانون السعودي في جعل الأتعاب حقاً خالصاً للشركة لمن يزاول المهنة لحساب نفسه.

وعند دراسة مسؤولية الشريك تجاه الشركة، ثبت أن المشرع الكويتي يقرر حكم خاص في المسؤولية يكون فيه الشريك مسؤولاً بصفته الشخصية عن خطئه المهني تجاه الشركة، ومسؤولية الشريك غير محدودة عن الخطأ المهني دون تمييز بين أنواع الشركات، لأن الأحكام العامة في مسؤولية الشركة لا تتفق مع طبيعة الشركة المهنية التي تستلزم أن يقوم جميع الشركاء بالعمل المهني.

وعند التعرض لمسؤولية الشركة المهنية أمام الغير، ظهر لنا أن المشرع وقع في تناقض عندما قرر مسؤولية الشركة عن أعمال الشريك بصورة مطلقة، سواء وقع الشريك في خطأ مهني أو غير مهني، وبين حقها في الرجوع بما أدته من تعويض، فلا يحق للشركة الرجوع على الشريك إلا عن الخطأ المهني، وانتهينا إلى أن النص يحتاج إلى تعديل لإعادة الاتساق الفكري له؛ بحيث تصبح مسؤولية الشركة المهنية

عن خطأ الشريك قاصرة على الخطأ المهني، أما الخطأ غير المهني فلا يصح أن تكون الشركة المهنية ضامنة له.

وعند بحث أسباب الانقضاء العامة للشركة المهنية تبين أن المشرع الكويتي ومن خلال اللائحة التنفيذية لقانون الشركات حظر على الشركات المهنية الاندماج. وكان من الأفضل ولو لم يحظر المشرع على الشركات المهنية الاندماج فيما بينهما لأنه لا يوجد سبب مقبول لهذا المنع.

وعند التعرض لأسباب الانقضاء الخاصة للشركات المهنية تبين أنه في حالة الوفاة ودخول أحد الورثة في الشركة تعارض بين المادة ٣٠٧ من قانون الشركات، والمادة ٩٥ من اللائحة التنفيذية، فعند الوفاة فالقانون يجيز دخول أحد الورثة المستوفي لشروط الشراكة محل المورث، بشرط موافقة الشركاء في الشركة، لكن اللائحة تجيز دخول المورث المستوفي للشروط دون حاجة لموافقة، وهذا الأمر يمثل تعارضاً واضحاً بين القانون واللائحة يقتضي تعديل اللائحة لتكون موافقة للقانون وغير معارضه له.

وبمناسبة بحث حق الشريك في التصرف في حصته أو أسهمه تبين أن المشرع لم يقيد هذا التصرف إلا بقيد وحيد هو أن يؤول ذلك التصرف إلى أصحاب المهنة. وبينا أن هناك قيداً لا يقل أهمية عن القيد السابق وهو شرط موافقة الشركاء على ذلك التصرف البيع أو التنازل، لأن مثل تلك التصرفات قد تلحق الشركة والشركاء بالضرر، فكان من الضروري أخذ موافقة الشركاء بذلك – كما فعل المشرع السعودي – ما لم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك.

والله ولي التوفيق،،،

المراجع

١ – أحمد عبد الرحمن الملحم، الشركات التجارية، لجنة التأليف والتعريب والنشر جامعة الكويت ٢٠٠٩.

٢ – د. حسني المصري، القانون التجاري الكويتي، الناشر دار الكتاب، الطبعة الثانية ١٩٩٥.

٣ – د. سميحة القليوبي، الشركات التجارية، الطبعة الرابعة ٢٠٠٨، دار النهضة العربية.

٤ – د. صفوت بهنساوي، الشركات التجارية، دار النهضة العربية، بني سويف ٢٠٠٧.

٥ – د. طعمة الشمري، الشركات التجارية، الطبعة الثالثة، الناشر المؤلف.

٦ – د. عبد الرافع موسي، الغرض في الشركة، بدون ناشر.

٧ – د. عبد الفضيل محمد أحمد. الشركات. دار النهضة العربية بدون سنة طبع.

٨ – د. عبد الفضيل محمد أحمد، الإفلاس في القانون الكويتي، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت سنة ٢٠٠٩.

٩ – د. محمود سمير الشرقاوي، الشركات التجارية في القانون المصري، الطبعة الثانية ٢٠٠١، دار النهضة العربية.

١٠– د. محمود مختار أحمد بريري، الشخصية المعنوية للشركات التجارية، الطبعة الثانية ٢٠٠٢، بدون ناشر.

١١– د. مصطفى كمال طه، القانون التجاري، الناشر منشأة المعارف، بدون سنة نشر.

١٢– د. هاني صلاح سري الدين، الشركات التجارية الخاصة في القانون المصري، دار النهضة العربية الطبعة الثانية ٢٠٠٢.

الأحكام

١ – مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة التمييز الكويتية.

٢ – الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية.